

الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية دراسة ميدانية على
عينة من المصارف التجارية بالسودان

***The Advisory and Assurance Role of Internal Auditing in Mitigating
Financial Risks: A Field Study on a Sample of Commercial Banks in Sudan***

سامية يوسف علي عمران¹، الزين عبدالله بابكر²

Samia Youssef Ali Omran, Al-Zain Abdullah Babiker²

جامعة النيلين (السودان)؛ كلية الدراسات العليا؛ samiaomran.edu@gmail.com

جامعة النيلين (السودان)؛ كلية الدراسات العليا؛

تاريخ النشر: 2026/09/20

تاريخ القبول: 2026/04/05

تاريخ الإرسال: 2026/03/03

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية في المصارف التجارية بالسودان. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة إلكترونية لجمع البيانات من عينة مكونة من 100 استبانة صالحة للتحليل، تمثل المراجعين الداخليين والعاملين في المصارف التجارية. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية. بناءً على ذلك، أوصت الدراسة بإنشاء وحدات متخصصة في إدارة المخاطر ضمن إدارات المراجعة الداخلية، وتعزيز التقييم الدوري لأنظمة إدارة المخاطر. تسهم هذه النتائج في تعزيز استقرار القطاع المصرفي السوداني وتحقيق كفاءة أعلى في إدارة المخاطر. كلمات مفتاحية: المراجعة الداخلية، الدور الاستشاري، الدور التوكيدي، المخاطر المالية تصنيفات JEL: G21، M42، G32.

Abstract:

The study aimed to analyse the relationship between the advisory and assurance roles of internal auditing and the mitigation of financial risks in commercial banks in Sudan. The study adopted a descriptive-analytical approach, utilising an electronic questionnaire to collect data from a sample of 100 valid responses, representing internal auditors and employees in commercial banks.

The results revealed a strong and statistically significant positive relationship between the advisory and assurance roles of internal auditing and the mitigation of financial risks. Accordingly, the study recommended establishing specialised risk management units within internal audit departments and enhancing periodic evaluations of risk management systems. These findings contribute to strengthening the stability of the Sudanese banking sector and achieving higher efficiency in risk management

Keywords: Internal auditing, advisory role, assurance role, financial risks.

1 اسم ولقب الباحث المرسل: سامية يوسف علي عمران الايميل: samiaomran.edu@gmail.com

أولاً: الاطار المنهجي والدراسات السابقة

مقدمة:

يُعتبر الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية من المفاهيم التي تطورت في سياق تطور الفكر المحاسبي والرقابي. ففي بداياته، كان التركيز الأساسي للمراجعة الداخلية يقتصر على التحقق من صحة العمليات المالية وضمان الامتثال للوائح والقوانين. ومع تطور بيئة الأعمال وزيادة تعقيدها، برزت الحاجة إلى دور أكثر شمولية للمراجعة الداخلية ليشمل تقديم استشارات للإدارة وتحليل المخاطر، مما جعلها جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة المؤسسية. وتشير الأدبيات إلى أن المراجعة الداخلية أصبحت أداة فعالة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر، وذلك من خلال تحديد الثغرات وتقديم الحلول المناسبة للإدارة.

تُعد المخاطر المالية من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، وقد تطورت مفاهيمها بالتزامن مع توسع الأنشطة المصرفية وزيادة تعقيد الأدوات المالية. فقد بدأت المخاطر المالية بالظهور في بدايات الأنظمة المصرفية نتيجة لمخاطر الائتمان المرتبطة بعدم قدرة العملاء على السداد. ومع تطور الأسواق المالية، ظهرت مخاطر إضافية مثل المخاطر السوقية الناتجة عن تقلبات الأسعار، والمخاطر التشغيلية المرتبطة بفشل الأنظمة أو العمليات الداخلية، ومخاطر السيولة التي تتعلق بعدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب. وبالتالي، أصبحت إدارة هذه المخاطر محورياً أساسياً لضمان استمرارية المؤسسات المالية.

في ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تمثله المراجعة الداخلية، سواء من خلال دورها الاستشاري أو التوكيدي، في الحد من المخاطر المالية التي تواجه المصارف التجارية في السودان. وتهدف الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية استفادة المؤسسات المالية من المراجعة الداخلية لتقليل تأثير المخاطر المالية بمختلف أنواعها، مما يساهم في تعزيز استقرار القطاع المصرفي.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف قدرة المصارف التجارية بالسودان على الحد من المخاطر المالية المتزايدة التي تواجهها، مثل مخاطر الائتمان، والمخاطر السوقية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة. يُعزى هذا الضعف إلى محدودية الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية، مما يزيد من تعرض المصارف للخسائر وتقلبات الأداء المالي. بناءً على ذلك، تمثل السؤال الرئيسي للدراسة في: ما هو الدور الذي يمكن أن تمثله المراجعة الداخلية، من خلال وظائفها الاستشارية والتوكيدية، في الحد من المخاطر المالية التي تواجه المصارف التجارية بالسودان؟

وانطلاقاً من هذا السؤال، يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية؟
2. ما مدى تأثير الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية؟

أهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تركيزها على سد الفجوة البحثية المتعلقة بدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المالية. فتُعد هذه الدراسة إضافة نوعية للأدبيات العلمية، حيث تتناول العلاقة بين الدورين الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية وتقليل المخاطر المالية في سياق المصارف التجارية بالسودان، وهو موضوع لم يحظ بالقدر الكافي من البحث في البيئة السودانية. كما تسهم الدراسة في تعزيز الفهم النظري حول كيفية استفادة المؤسسات المالية من المراجعة الداخلية كأداة لإدارة المخاطر.

3. الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للدراسة في تقديم توصيات قابلة للتطبيق للمصارف التجارية بالسودان حول كيفية تفعيل الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية لتحسين إدارتها للمخاطر المالية. ومن خلال تحليل البيانات الميدانية، يمكن للدراسة أن تساعد في تحديد الثغرات الحالية في عمليات المراجعة الداخلية واقتراح حلول عملية للحد من المخاطر المالية، مما يسهم في تحسين الاستقرار المالي للمصارف وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين.

أهداف الدراسة

1. تحليل العلاقة بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية في المصارف التجارية بالسودان.
2. دراسة تأثير الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية على تقليل المخاطر المالية في البيئة المصرفية السودانية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية

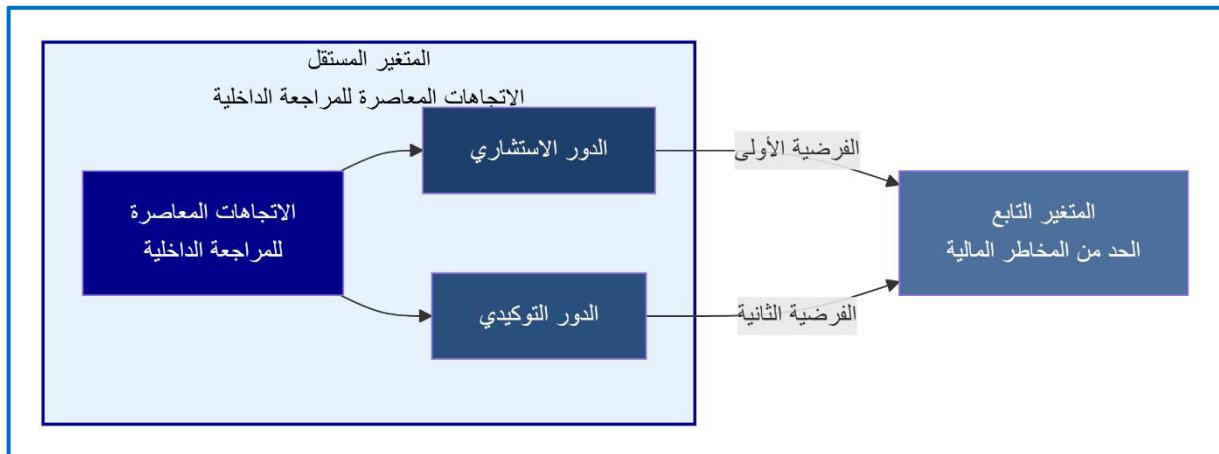
الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية

نموذج الدراسة:

الشكل (1) يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة:

شكل (1)

نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين، 2026م

منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة إلكترونية لجمع البيانات من عينة من المصارف التجارية في السودان. وقد صُممت الاستبانة لقياس مدى تأثير الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية على الحد من المخاطر المالية. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، حيث تم إجراء اختبارات إحصائية مختلفة لتحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات.

الدراسات السابقة:

1. غالي وآخرون: (2016) هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الدور الحديث للمراجعة الداخلية على تعزيز مراحل إدارة المخاطر في منشآت الأعمال المصرية. وتوصلت النتائج إلى أن تقارير المراجع الداخلي عن المخاطر تزيد من ثقة المستثمرين، كما أكدت على وجود أثر إيجابي للدور الحديث للمراجعة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر.
 2. هاشم: (2021) هدفت الدراسة إلى بيان علاقة الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية بجودة الإفصاح المحاسبي وموثوقية التقارير المالية في المصارف السودانية. وتوصلت إلى أن كلاً من الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية يساهم بشكل فعال في تعزيز جودة الإفصاح وموثوقية التقارير المالية.
 3. Al-Ashibi and Loukil (2023): هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية في المصارف الليبية. وتوصلت إلى وجود ضعف شديد في مستوى الإفصاح (5.51%)، وأوصت بضرورة التوسع في الإفصاح والالتزام بتوصيات بازل.
 4. عمر: (2023) هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على إدارة المخاطر الرقمية في المصارف الليبية. وتوصلت إلى وجود أثر معنوي إيجابي، وأظهرت أن تطبيق هذه الاتجاهات يساهم في تقليل التكاليف والمخاطر.
 5. طعيس: (2023) هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف الإسلامية العراقية. وتوصلت إلى أن المخاطر المالية كان لها تأثير ضار على الأداء المالي، وأوصت بضرورة تنفيذ خطط محددة لإدارة المخاطر.
 6. السمانى وأبو مي: (2025) هدفت الدراسة إلى تقييم دور المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية في الشركات السعودية. وتوصلت إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تساهم بشكل فعال في تدنية المخاطر المالية دون وجود معوقات جوهرية.
 7. بخيت: (2025) هدفت الدراسة إلى تحليل أثر المراجعة الداخلية الاستباقية في الحد من المخاطر المالية في المصارف السودانية. وتوصلت إلى أن المراجعة الاستباقية تفسر 94.6% من التباين في الحد من المخاطر المالية، مع تأثير خاص في المخاطر الائتمانية وسيولة السوق.
- بينما ركزت الدراسات السابقة على دور المراجعة الداخلية بشكل عام في إدارة المخاطر (غالي وآخرون، 2016؛ السمانى وأبو مي، 2025) أو على تأثيرها في جوانب محددة مثل جودة الإفصاح (هاشم، 2021) أو المخاطر الرقمية (عمر، 2023)، تأتي دراسة الباحثان الحالية لتملاً فجوة بحثية واضحة من خلال التركيز على دور الاتجاهات المعاصرة

للمراجعة الداخلية (الاستشارية والتوكيدية) بشكل متكامل في الحد من المخاطر المالية في القطاع المصرفي السوداني. تتميز الدراسة الحالية بتفصيلها لدورين محوريين (استشاري وتوكيدي) لم يتم التطرق لهما بهذا العمق في الدراسات السابقة، كما أنها تطبق على بيئة مصرفية سودانية ذات ظروف اقتصادية مميزة، مما يضيف بعداً تطبيقياً فريداً. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة اطار متكامل لقياس الأثر المباشر لهذين الدورين على أنواع محددة من المخاطر المالية، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل مباشر وشامل.

ثانياً: الإطار النظري

1. الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية

يُمثل الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية ركيزة أساسية في ضمان استمرارية ونمو منظمات الأعمال، حيث يتعدى دورها التقليدي في فحص النظم المحاسبية واختبار دقة المعلومات المالية إلى تقديم خدمات استشارية تضيف قيمة حقيقية للعمليات التنظيمية (العشماوي، 2007). يُعرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA، 1994) هذا الدور بأنه نشاط موضوعي مستقل مصمم لتحسين عمليات المنظمة من خلال منهجية لتقييم وإدارة المخاطر والرقابة. وتشمل الخدمات الاستشارية مجالات متنوعة كتقديم التوصيات لتحسين الأداء المالي، تطوير الاستراتيجيات، تقليل التكاليف، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد (السقا، 2009؛ السواح، 2011).

تتنوع الخدمات الاستشارية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: خدمات التقييم التي تركز على تحليل الجوانب الماضية والحالية لتقديم معلومات لدعم اتخاذ القرار، وخدمات التسهيل التي تهدف إلى دعم الإدارة في عملية التغيير دون إصدار أحكام، والخدمات العلاجية التي تتضمن تدخلاً مباشراً لمنع أو معالجة المشكلات (حجاج وآخرون، 2010). وتتميز هذه الخدمات بمرونتها وتركيزها على المخاطر الحالية والناشئة، وعدم وجود قيود زمنية صارمة، كما أنها لا تتطلب حماية طرف ثالث (حسن، 2012).

لتفعيل هذا الدور، يجب التركيز على تأهيل المراجعين الداخليين وتطوير مهاراتهم المهنية والشخصية، مع تحديد طبيعة وحدود الخدمات الاستشارية بما يتناسب مع بيئة العمل (عبد المنعم، 2010). كما يتضمن ذلك تخطيطاً دقيقاً للمهام الاستشارية وتنفيذها ومتابعة نتائجها، حيث تشمل مراحل العملية الاستشارية: التقييم، التشخيص، تقييم البدائل، التطبيق، وإعداد التقارير (خليل، 2015). ومن أبرز الخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي: تحسين عملية إدارة المخاطر، مساعدة الإدارة في اختيار استجابات المخاطر، وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر (عيسى، 2008).

على الرغم من الفوائد الجوهرية للخدمات الاستشارية مثل إضافة قيمة للمنظمة وتحسين العلاقات مع الإدارة، إلا أنها تنطوي على مخاطر محتملة كالإضرار بسمعة الوظيفة في حال الفشل، أو فقدان الاستقلالية والموضوعية إذا تم تقديم خدمات التوكيد خلال فترة زمنية قصيرة بعد الخدمات الاستشارية (عيسى، 2008). لذا، يتطلب تفعيل هذا الدور موازنة دقيقة بين المنافع والمخاطر لضمان تحقيق الأهداف التنظيمية دون المساس بمهنية المراجعة الداخلية.

2. الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية:

يُمثل الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية ركيزة أساسية في تعزيز مصداقية العمليات المالية والتشغيلية بالمنظمات، حيث يُعرف بأنه النشاط الموضوعي المستقل الذي يقدم تقييماً متكاملاً لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وفقاً للمعايير الدولية. (IIA, 2003) وقد تطور هذا المفهوم بشكل ملحوظ منذ أن وسع المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) نطاقه عام 1957 ليشمل تقديم تأكيدات موضوعية للإدارة حول فعالية العمليات والالتزام بالمعايير (الصبان وآخرون، 1996). وتتركز هذه الخدمات في تقييم موثوقية المعلومات المالية، حماية الأصول، والامتثال للقوانين والسياسات (العبادي، 2002).

تشمل خدمات التوكيد ثلاثة أطراف رئيسية: المسؤول عن العملية، المقيم (المراجع الداخلي)، والمستفيد من التقييم (الإدارة وأصحاب المصلحة) (السيد، 2013). وتنقسم هذه الخدمات إلى عدة أنواع منها: المراجعة المالية التي تركز على دقة التقارير المالية، مراجعة الأداء التي تقيم كفاءة استخدام الموارد، مراجعة الالتزام بالتشريعات، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات التي تفحص البنية التحتية الرقمية (بالرقي وكشاط، 2017؛ يوسف، 2002). وتتميز هذه الخدمات بكونها مبنية على تقييم المخاطر، خاضعة للمعايير المهنية، وتهدف إلى توصيل النتائج لأصحاب المصلحة بشكل واضح (خليل، 2008).

يستند الدور التوكيدي إلى سمات أساسية كالأستقلالية، الموضوعية، والمنهجية العلمية في جمع الأدلة وتقييمها (IIA, Code of Ethics). كما يقدم تأكيدات حول فعالية إدارة المخاطر، أنشطة الرقابة الداخلية، وآليات الإبلاغ عن المخاطر (الابغادي، 2013). ويؤكد الباحثون أن فعالية هذه الخدمات تزيد من درجة الثقة في العمليات التنظيمية، مما يدعم اتخاذ القرارات الإدارية السليمة (عثمان والبهلول، 2016).

3. المخاطر المالية:

أ. المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية تعبر عن احتمالية فشل المقترضين أو الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية. تتأثر هذه المخاطر بعوامل مثل عدم كفاية الضمانات، ضعف السياسات الائتمانية، وعدم الالتزام بالمعايير الدولية لإدارة الائتمان. استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) المنصوص عليه في معيار IFRS 9 يساهم في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية من خلال التعرف المبكر على الخسائر المحتملة وتكوين مخصصات مناسبة لمواجهةها. ((Ahmed, & Yusuf, 2025)) بالإضافة إلى ذلك، فإن الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية يساعد في تعزيز الشفافية، مما ينعكس إيجاباً على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة (حسين، 2024).

ب. المخاطر السوقية

المخاطر السوقية تنتج عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة، أسعار العملات، وأسعار الأسهم، مما يؤثر سلباً على أداء المؤسسات المالية. الإفصاح المحاسبي الدقيق عن هذه المخاطر يمكن أن يساعد

المستثمرين والدائنين في تقييم تأثيرها على الأصول المالية للشركات، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية مناسبة. وفقًا لنموذج الأعمال الحديث، فإن الإفصاح الشامل عن المخاطر السوقية يمكن أن يوفر شفافية أفضل ويعزز الثقة في الأسواق المالية (Ali, Turki, and Mohammad. (2024)).

ج. المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية تشمل الخسائر الناتجة عن العمليات الداخلية غير الفعالة، الأنظمة غير الكافية، أو الأخطاء البشرية. هذه المخاطر قد تؤدي إلى تأثير كبير على الكفاءة التشغيلية والاستقرار المالي للمؤسسات. تحسين الحوكمة المصرفية يمثل منهجًا فعالًا للحد من هذه المخاطر من خلال توفير أطر عمل واضحة ونظم رقابة صارمة. كما أن تعزيز نظم الإنذار المبكر للكشف عن الأخطاء التشغيلية يمكن أن يقلل من الخسائر التشغيلية ويعزز الاستدامة المالية (مسعود وشهاب، 2024؛ بن اشهو ومخي، 2024).

د. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة تُعبر عن عدم قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل بسبب نقص السيولة النقدية المتوفرة. تحدد هذه المخاطر من خلال تحليل التدفقات النقدية، نسب السيولة، والالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي. تطبيق معايير بازل وتعليمات البنك المركزي يمكن أن يقلل من حدة هذه المخاطر عبر تحسين إدارتها وزيادة الشفافية. كما أن الإفصاح الكامل عن مخاطر السيولة يؤثر إيجابًا على سلوك مستخدمي القوائم المالية، مما يساهم في تعزيز استقرار القرارات المالية (الطحاوي وآخرون، 2024).

هـ. أنظمة الإنذار المبكر والتكيف

أنظمة الإنذار المبكر تعد أدوات استباقية للتعرف على التحديات المالية والمخاطر المحتملة التي قد تواجه المؤسسات. من خلال استخدام مؤشرات مرنة وفعالة، يمكن لأنظمة الإنذار المبكر التكيف مع التغيرات البيئية والاقتصادية، مما يحد من تأثير الأزمات المالية. هذه الأنظمة تساهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال توفير بيانات دقيقة تمكن من اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة. تعزيز هذه الأنظمة يعتبر ضرورة لتقليل تأثير الديون المتعثرة والمخاطر المالية (قلادي، 2017).

و. تحديد المخاطر

تحديد المخاطر يمثل الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر، حيث يتم تحديد وتقييم العوامل التي قد تؤثر على أهداف المؤسسة. يعتمد تحديد المخاطر على تحليل شامل للبيانات المالية، البيئية، والتشغيلية لضمان اتخاذ قرارات فعالة. استخدام النماذج التحليلية وأطر العمل المتقدمة يساهم في توفير رؤى واضحة حول طبيعة المخاطر وتأثيرها المحتمل، مما يعزز من القدرة على وضع استراتيجيات استباقية للحد منها (السنوسي، 2023؛ الغزالي، 2023).

ز. استراتيجيات الحد من المخاطر

استراتيجيات الحد من المخاطر تتضمن تطبيق آليات فعالة للتحوط وتقليل تأثير المخاطر المالية. من بين هذه الاستراتيجيات، تنوع الأصول، تحسين نظم الرقابة الداخلية، وتعزيز الثقافة المؤسسية لإدارة المخاطر. استخدام نظم

تحليل البيانات المتقدمة يمكن أن يساعد في الكشف المبكر عن المخاطر وتجنب تأثيرها السلبي. كما أن تطبيق الأطر الدولية مثل بازل ومعايير المحاسبة الدولية يساهم في تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات (علي، 2025؛ مختار، 2025).

يرى الباحثان أن التكامل بين الدورين التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية يشكل استراتيجية فعالة للحد من المخاطر المالية. يركز الدور التوكيدي على ضمان موثوقية المعلومات المالية وفعالية الرقابة الداخلية، بينما يساهم الدور الاستشاري في تطوير آليات استباقية لإدارة المخاطر وتحسين العمليات. هذا التكامل لا يكتفي بكشف الانحرافات، بل يعمل على منعها من خلال تحسين البيئة الرقابية وتطوير السياسات. كما يجمع بين تقييم الماضي والحاضر (الدور التوكيدي) وتقديم توصيات مستقبلية (الدور الاستشاري) لتعزيز المرونة المالية وتقليل المخاطر غير المتوقعة. النتيجة هي نظام متكامل يعزز الثقة في البيانات المالية، يدعم اتخاذ القرارات، ويضيف قيمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في بيئة معقدة وغير مستقرة.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

1. وصف مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين العاملين في المصارف التجارية السودانية، والتي شملت بنك الخرطوم، بنك فيصل الإسلامي، وبنك أم درمان الوطني. تم اختيار هذه المصارف نظراً لدورها البارز في القطاع المصرفي السوداني، ولسهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى تمثيلها لخصائص المصارف الأخرى بشكل عام. ركزت الدراسة على الفئات الوظيفية التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث، مثل المحاسبين، المراجعين الداخليين، رؤساء الأقسام، مديري الإدارات، ومديري الفروع، إلى جانب فئات أخرى ذات علاقة. تم استخدام العينة العشوائية البسيطة لاختيار مجموعة الدراسة، وذلك لضمان تمثيل عادل لكافة الفئات الوظيفية. بلغ عدد الاستبانات الموزعة على العاملين في المكاتب المستهدفة 110 استبانة، وتم الحصول على 100 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما يمثل نسبة استجابة بلغت 90.9%. العينة المختارة شملت بشكل متوازن مختلف الوظائف المستهدفة، مما يعزز دقة النتائج ويعطي صورة تمثيلية لمجتمع الدراسة بأسلوب منهجي.

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS)، حيث شملت:

- اختبار الثبات: تم قياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا.
- الإحصاء الوصفي: استخدم لوصف خصائص العينة واتجاهات الإجابات، وشمل التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري.

ج. الإحصاء الاستدلالي: تمثل في استخدام الانحدار الخطي لتحليل تأثير المتغير المستقل على التابع، ودراسة العلاقات بينهما لاختبار فرضيات الدراسة.

3. صدق وثبات الاستبانة

لضمان جودة النتائج، تم اتباع منهجية دقيقة للتحقق من الصدق والثبات.

أ. الصدق: تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين المختصين.

ب. الثبات: تم قياس الثبات الداخلي للأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وأظهرت النتائج مستوى عالياً من الموثوقية سواء للأداة ككل أو لأبعادها المختلفة.

جدول (1) معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

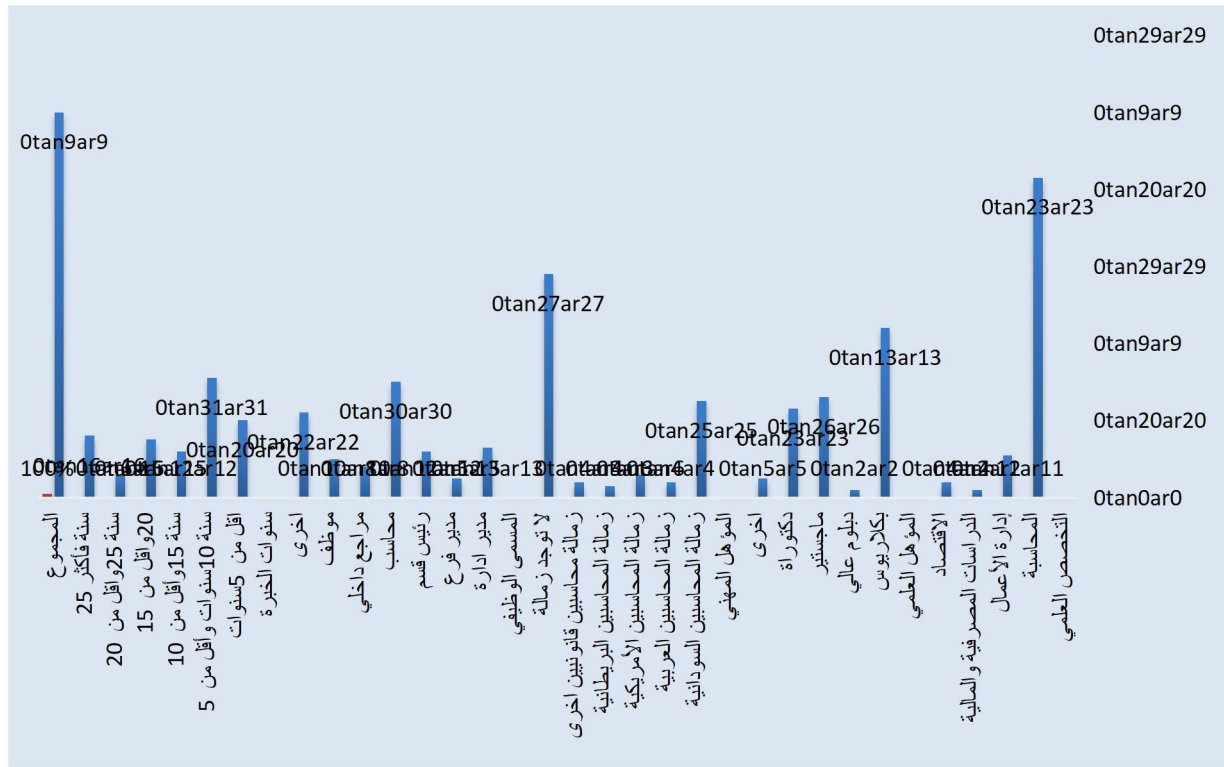
المصادر	الثبات	العبارات	المحاور
المحور الأول: الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية			
0.938	.879	8	البعد الأول: الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية
0.933	.871	8	البعد الثاني: الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية
0.982	.965	28	المحور الثاني: المخاطر المالية
0.989	.978	44	جميع المحاور

المصدر: اعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر الجدول (1) نتائج تحليل موثوقية الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث تجاوزت قيم الثبات للمحاور الرئيسية والقائمة الكلية القيمة المعيارية (0.70)، مما يشير إلى اتساق داخلي عالي وموثوقية ممتازة للأداة. سجل المحور الأول (الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية) قيم ثبات بلغت 0.879 للبعد الاستشاري و0.871 للبعد التوكيدي، بينما حقق المحور الثاني (المخاطر المالية) ثباتاً مرتفعاً (0.965). كما أظهرت القائمة الكلية (44 عبارة) معامل ثبات إجمالي بلغ 0.978، مما يؤكد قدرة الأداة على القياس الدقيق والموثوق للمفاهيم قيد الدراسة ويعزز مصداقية النتائج المتوقعة..

4. تحليل البيانات الشخصية:

شكل (2) التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية



المصدر: إعداد الباحثين ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر الشكل (2) خصائص عينة الدراسة التي تمثل بيئة البحث المصرفي السوداني، حيث يهيمن متخصصو المحاسبة (83%) على عينة البحث، مما يعكس توافقاً تخصصياً مع طبيعة الدراسة. ويتميز التوزيع الأكاديمي بتوازن بين حملة البكالوريوس (44%) والدراسات العليا (49%)، مما يضمن تغطية متوازنة للجوانب التطبيقية والنظرية. وعلى الرغم من أن غالبية العينة (58%) تفتقد للمؤهلات المهنية، إلا أن التركيز على الزمالة السودانية (25%) بين الحاصلين على شهادات مهنية (42%) يعكس الخصائص المحلية لسوق العمل. من الناحية الوظيفية، يجمع تكوين العينة بين الكوادر الفنية (38%) والإدارية (30%)، مع هيمنة ذوي الخبرة المتوسطة (58%)، مما يوفر رؤية شاملة تجمع بين المعرفة التخصصية والخبرة العملية في تحليل دور المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية بالسودان..

5. الإحصاءات الوصفية لعبارات المحاور:

أ. المحور الأول الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية

جدول (2) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة
البعد الأول: الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية				
1. نعمل على تقديم توصيات لتحسين الأداء المالي.	4.63	.52522	92.6	أوافق بشدة

2.	نعزز من قدرة المصرف على التكيف مع التغيرات.	4.2	.76541	84	أوافق بشدة
3.	نسعى إلى تقديم استشارات لتقليل التكاليف.	4.35	.65713	87	أوافق بشدة
4.	نعمل على تطوير استراتيجيات جديدة.	4.26	.74698	85.2	أوافق بشدة
5.	نعزز من كفاءة استخدام الموارد.	4.36	.64385	87.2	أوافق بشدة
6.	نسعى إلى تحسين العلاقة مع العملاء.	4.38	.80126	87.6	أوافق بشدة
7.	نعمل على دعم الابتكار في العمليات.	4.22	.79874	84.4	أوافق بشدة
8.	نعزز من جودة الخدمات المالية.	4.5	.57735	90	أوافق بشدة
البعد الثاني: الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية					
1.	نعمل على التحقق من صحة البيانات المالية.	4.67	.47258	93.4	أوافق بشدة
2.	نعزز من دقة التقارير المالية.	4.53	.61060	90.6	أوافق بشدة
3.	نسعى إلى ضمان الامتثال للسياسات المالية.	4.28	.77954	85.6	أوافق بشدة
4.	نعمل على تقويم فعالية نظم الرقابة.	4.43	.60728	88.6	أوافق بشدة
5.	نعزز من الكشف المبكر عن الأخطاء.	4.45	.74366	89	أوافق بشدة
6.	نسعى إلى تحسين موثوقية المعلومات المالية.	4.48	.50212	89.6	أوافق بشدة
7.	نعمل على تقويم المخاطر المالية بشكل دوري.	4.28	.82975	85.6	أوافق بشدة
8.	نعزز من الثقة في عمليات المراجعة الداخلية.	4.49	.50242	89.8	أوافق بشدة
الاتجاه العام للمحور ككل		4.42	.44779	88.4	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر الجدول (2) نتائج الإحصاء الوصفي لمحور الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية، حيث أظهر المحور قبولاً عالياً (وسط حسابي 4.42، وزن نسبي 88.4%) مع تجانس في الآراء (انحراف معياري منخفض 0.447). في البعد الاستشاري، حظيت عبارات "تقديم توصيات لتحسين الأداء المالي" (4.63) و"تعزيز جودة الخدمات المالية" (4.5) على أعلى الموافقة. أما في البعد التوكيدي، فقد سجلت عبارات "التحقق من صحة البيانات المالية" (4.67) و"تعزيز دقة التقارير المالية" (4.53) أعلى المستويات. هذه النتائج تؤكد أهمية الدورين الاستشاري والتوكيدي في تعزيز ممارسات المراجعة الداخلية بالسودان.

ب. المحور الثاني: الحد من المخاطر المالية

جدول (3) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة
البعد الأول: المخاطر الائتمانية				
1. نسعى إلى تحسين إدارة المخاطر الائتمانية.	4.48	.54086	89.6	أوافق بشدة

2.	نراقب بانتظام تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء.	4.35	.62563	87	أوافق بشدة
3.	نطور سياسات ائتمانية مرنة لتقليل المخاطر.	4.49	.61126	89.8	أوافق بشدة
4.	نوفر تدريباً مستمراً للموظفين على تقييم المخاطر الائتمانية.	4.47	.61060	89.4	أوافق بشدة
البعد الثاني: المخاطر السوقية					
1.	نعمل على تقليل تأثير المخاطر السوقية.	4.44	.60836	88.8	أوافق بشدة
2.	نستخدم أدوات التحليل المالي المتقدمة لمراقبة تحركات السوق.	4.35	.68718	87	أوافق بشدة
3.	نتبنى استراتيجيات التحوط لحماية الاستثمارات.	4.26	.74698	85.2	أوافق بشدة
4.	نقيم تأثير التغيرات الاقتصادية العالمية على عملياتنا	4.13	.87219	82.6	أوافق
البعد الثالث: المخاطر التشغيلية					
1.	نعزز من الوعي بالمخاطر التشغيلية.	4.56	.60836	91.2	أوافق بشدة
2.	نطور أنظمة رقابية داخلية قوية لتقليل الأخطاء.	4.51	.54114	90.2	أوافق بشدة
3.	نطبق تدابير فعالة لإدارة المخاطر التكنولوجية.	4.39	.63397	87.8	أوافق بشدة
4.	نقيم بانتظام العمليات لضمان الكفاءة وتحديد الثغرات.	4.31	.67712	86.2	أوافق بشدة
البعد الرابع: مخاطر السيولة					
1.	نستخدم تقنيات متقدمة لمراقبة مخاطر السيولة باستمرار.	4.38	.87363	87.6	أوافق بشدة
2.	نحسن إدارة السيولة لضمان توفر النقد للالتزامات الفورية.	4.34	.71379	86.8	أوافق بشدة
3.	نطور نماذج تنبؤية لتقييم احتياجات السيولة المستقبلية.	4.2	.72474	84	أوافق بشدة
4.	نحافظ على معدلات سيولة تتوافق مع المعايير التنظيمية.	4.31	.83720	86.2	أوافق بشدة
البعد الخامس: أنظمة الإنذار المبكر والتكيف					
1.	نسعى إلى تحسين أنظمة الإنذار المبكر.	4.28	.80503	85.6	أوافق بشدة
2.	نعزز من القدرة على التكيف مع المخاطر الناشئة.	4.24	.69805	84.8	أوافق بشدة
3.	نسعى إلى تحسين الاستجابة للمخاطر الطارئة.	4.16	.81303	83.2	أوافق
4.	نطور آليات إنذار مبكر لاكتشاف المخاطر قبل وقوعها.	4.24	.81798	84.8	أوافق بشدة
البعد السادس: تحديد المخاطر					
1.	نعمل على تحديد المخاطر المالية المحتملة.	4.43	.70000	88.6	أوافق بشدة
2.	نستخدم تقنيات تحليل البيانات لتحديد المخاطر الناشئة.	4.28	.69747	85.6	أوافق بشدة
3.	نقوم بإجراء مراجعات دورية لتقييم المخاطر الحالية.	4.4	.66667	88	أوافق بشدة
4.	نشارك أصحاب المصلحة في عملية تحديد المخاطر لضمان الشمولية	4.33	.66750	86.6	أوافق بشدة
البعد السابع: استراتيجيات الحد من المخاطر					
1.	نعزز من استراتيجيات الحد من المخاطر.	4.43	.70000	88.6	أوافق بشدة
2.	نبتكر حلولاً جديدة للتخفيف من المخاطر المستقبلية.	4.29	.67112	85.8	أوافق بشدة
3.	نتعاون مع خبراء لتطوير استراتيجيات متقدمة.	4.35	.65713	87	أوافق بشدة

أوافق بشدة	88.6	.60728	4.43	4. نقوم بتحديث استراتيجياتنا بانتظام بناءً على التحليلات الحديثة.
أوافق بشدة	87	.50198	4.35	الاتجاه العام للمحور ككل

المصدر: إعداد الباحثين ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر الجدول (3) التزاماً قوياً بممارسات إدارة المخاطر المالية (متوسط 4.35، وزن نسبي 87%) مع تفاوت في فعالية الآليات عبر الأبعاد المختلفة. سجلت "الوعي بالمخاطر التشغيلية" أعلى متوسط (4.56) بينما ظهرت أدنى المعدلات في "تقييم التغيرات الاقتصادية العالمية" (4.13) و"الاستجابة للمخاطر الطارئة" (4.16)، مما يشير إلى قوة في الضبط الداخلي مع وجود تحديات في التكيف مع البيئة الخارجية الديناميكية. الانحرافات المعيارية المنخفضة (<0.80) تعكس إجماعاً نسبياً، بينما ارتفعت في الجوانب التكنولوجية والتنبؤية (>0.80) مما يكشف عن تباين في القدرات التقنية. تؤكد النتائج على حاجة ملحة لتعزيز النماذج التنبؤية المتقدمة وآليات التكيف مع الصدمات الخارجية.

6. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر

المالية

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

نموذج الانحدار			
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.900 ^a	.809	.807
التباين			
قيمة (F)	مستوي المعنوية		
415.680	.000 ^a		
معاملات الانحدار			
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
الثابت	.506	2.664	.009
الدور الاستشاري للمراجع الداخلية	.881	20.388	.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2026م.

يُظهر تحليل الانحدار في الجدول (4) تأثيراً قوياً ودالاً إحصائياً للدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية، حيث يفسر هذا المتغير وحده 80.9% من التباين في الحد من المخاطر المالية. ($R^2 = 0.809$) وقد أظهرت النتائج علاقة طردية قوية جداً بين المتغيرين (معامل ارتباط = 0.900)، مع دلالة إحصائية عالية (قيمة $F = 415.680$ ، مستوى الدلالة 0.000). (بلغ معامل الانحدار 0.881) قيمة $T = 20.388$ ، مستوى دلالة 0.000، مما يؤكد أن تعزيز الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية يسهم بشكل كبير في تقليل المخاطر المالية ويعزز استقرار المؤسسات المالية السودانية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية

جدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

نموذج الانحدار			
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.798 ^a	.637	.633
التباين			
قيمة (F)	مستوي المعنوية		
172.034	.000 ^a		
معاملات الانحدار			
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
الثابت	.532	1.817	.072
الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية	.858	13.116	.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2026م.

يُظهر تحليل الانحدار في الجدول (5) تأثيراً إيجابياً قوياً ودالاً إحصائياً للدور التوكيدي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية، حيث يفسر هذا المتغير 63.7% من التباين في الحد من المخاطر المالية. ($R^2 = 0.637$) وقد أظهرت النتائج علاقة طردية قوية بين المتغيرين (معامل ارتباط = 0.798)، مع دلالة إحصائية عالية) قيمة $F = 172.034$ ، مستوى الدلالة 0.000. (بلغ معامل الانحدار 0.858) قيمة $T = 13.116$ ، مستوى دلالة 0.000، مما يؤكد أن تعزيز الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية يساهم بشكل فعال في تقليل المخاطر المالية ويعزز استقرار المؤسسات المالية السودانية.

خاتمة:

أولاً: النتائج

وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية. تتفق هذه النتيجة مع دراسة غالي وآخرون (2016)، التي أكدت أن الدور الحديث للمراجعة الداخلية، خاصة الجانب الاستشاري، يعزز مراحل إدارة المخاطر من خلال تقديم تقارير دقيقة تساهم في دعم القرارات الإدارية وزيادة ثقة المستثمرين. كما أظهرت دراسة هاشم (2021) أن الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية يساهم في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وموثوقية التقارير المالية، وهو ما يدعم قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر. علاوة على ذلك، بينت دراسة بخيت (2025) أن المراجعة الداخلية الاستباقية، التي تشمل الدور الاستشاري، تؤثر بشكل ملحوظ في الحد من المخاطر المالية، لا سيما المخاطر الائتمانية والسيولة. على الرغم من التشابه إلا أن دراسة الباحثان تميزت بتركيزها على المصارف السودانية، حيث أظهرت أن الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية له تأثير مباشر وملحوظ على الحد من المخاطر المالية في بيئة تواجه تحديات اقتصادية وتنظيمية فريدة، مما يبرز أهمية هذا الدور في تحسين استدامة القطاع المصرفي المحلي.

وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية. تنسجم هذه النتيجة مع دراسة السمانى وأبو مي (2025)، التي أوضحت أن الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية يسهم بشكل فعال في تقليل المخاطر المالية، حيث تمكنت إدارات المراجعة الداخلية من العمل دون معوقات جوهرية، مما عزز إدارة المخاطر. كذلك، دعمت دراسة هاشم (2021) هذه النتيجة من خلال إظهار أن الدور التوكيدي يعزز موثوقية التقارير المالية، وهو ما ينعكس إيجاباً على الحد من المخاطر. وأشارت دراسة عمر (2023) إلى أن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية، بما في ذلك الدور التوكيدي، تساهم في تقليل التكاليف والمخاطر التشغيلية والمالية بشكل كبير. ما يميز دراسة الباحثان هو تطبيقها على المصارف السودانية، حيث أكدت أن الدور التوكيدي يسهم في معالجة كافة أنواع المخاطر المالية في بيئة مصرفية تتسم بتحديات هيكلية وتنظيمية، مما يعزز فهم دور المراجعة الداخلية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف.

ثانياً: التوصيات

1. إنشاء وحدات متخصصة تابعة للمراجعة الداخلية تقدم استشارات متقدمة في مجال إدارة المخاطر المالية وتقييم الأداء.
2. تعزيز دور المراجعة الداخلية في التحقق من فعالية أنظمة إدارة المخاطر من خلال اختبارات دورية وتقارير تقييم شاملة.

قائمة المراجع

✓ المؤلفات:

- العشماوي، محمد عبد الفتاح. (2007). نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير للمراجعة الداخلية. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- السقا، أحمد. (2009). قراءات وحالات تدريبية في المراجعة الداخلية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- السواح، نادر شعبان إبراهيم. (2011). المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- The Institute of Internal Auditors (IIA). (1994). *Statement of Internal Auditors responsibilities*. New York: IIA.
- الصبان، محمد سمير، وآخرون. (1996). الرقابة والمراجعة الداخلية – مدخل نظري تطبيقي. الإسكندرية: الدار الجامعية.

Institute of Internal Auditors (IIA). (2003). *Current of Information Technology on Internal Auditing*. IIA.

Institute of Internal Auditors (IIA). *Code of Ethics and Standards for the Professional Practice of Internal Auditing*. IIA.

✓ الأطروحات:

هاشم ،خضر أحمد محمد عبد القادر.(2021). *الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية ودورها في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي وموثوقية التقارير المالية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

✓ المقالات:

غالي، أحمد أشرف محمد، أحمد حامد محمود عبد الحليم، ومؤمن فرحات السيد محمد. (2016). أثر انعكاسات الدور الحديث للمراجعة الداخلية على تعزيز مراحل إدارة المخاطر: دراسة نظرية وميدانية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 7(4)، 1-78.

العبادي، مصطفى راشد. (2002). دور المراجع الداخلي في اضافة القيمة وتفعيل تطبيق حوكمة الشركات. *مجلة المحاسبة*، 13(47)، 25-45.

السماني، السمان عطا المنان عبد الرحيم، ومي عثمان أبو. (2025). دور المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية (بالتطبيق على الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*.

بخيت، عبد المجيد محمد أحمد موسى. (2025). أثر المراجعة الداخلية الاستباقية في الحد من المخاطر المالية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*.
<https://doi.org/10.53796/hnsj63/156>

طعيس، خالد. (2023). تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف: دراسة لعينة من المصارف الخاصة الإسلامية في العراق للفترة الممتدة من (2014-2019) *مجلة ريادة الأعمال للتمويل والأعمال التجارية*، 4(2)، 121-132.

عمر، كريم الدين. (2023). دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من مخاطر أمن المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على بنك الخرطوم). *International Journal of Research and Studies Publishing*.

Al-Ashibi, Bader Al-Din Faraj, & Loukil, Nadia. (2023). The Level of Disclosure of Financial and Operational Risks in Commercial Banks A Study on the Banking Sector in Libya. *The Scientific Journal of University of Benghazi*, 36(1).

حجاج، أحمد حامد، وآخرون. (2010). تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثرها على أداء المراجع الخارجي. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 2(34)، 483-510.

حسن، حنان جابي. (2012). التكامل بين مدخل القيمة المضافة ومدخل التقويم المتوازن للأداء لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تحسين عملية إدارة مخاطر أعمال المنشآت – دراسة ميدانية على قطاع الأسمنت في جمهورية مصر العربية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 1(2)، 615-640.

خليل، محمد أحمد إبراهيم. (2015). الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية للأطراف الخارجية ودوره في تحسين حوكمة الشركات والحد من فجوة التوقعات – دراسة نظرية ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبي*، 3(3)، 405-430.

- عبد المنعم، هيثم أحمد حسين. (2010). أسس تفعيل دور المراجعة الداخلية كنشاط استشاري في المنشآت المصرية. *مجلة التجارة والتمويل*، (2)(2)، 25-50.
- عيسى، سمير كامل محمد. (2008). العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات – دراسة تطبيقية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، (1)(24)، 1-25.
- الأبعادي، هشام فاروق. (2013). مدى ادراك مراقب الحسابات لموضوعية المراجعة الداخلية واثرها على درجة الاعتماد على المراجعة الداخلية في مراجعة القوائم المالية. *المجلة العلمية في التجارة والتمويل*، 1(3)، 1-20.
- بالرقي، تجاني، وكشاط، منى. (2017). الادوار الحديثة للتدقيق الداخلي على ضوء مستجدات الاطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية. *مجلة رؤية اقتصادية*، 7(2)، 315-330.
- خليل، جهان طه. (2008). تقييم دور المراجع الداخلي في ادارة المخاطر بالتطبيق على القطاع المصرفي. *مجلة الشروق للعلوم التجارية*، (2)، 85-100.
- السيد، محمد فوزي محمد. (2013). المراجعة الداخلية لاستدامة الشركة في ظل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات بالخضراء. *مجلة الفكر المحاسبي*، 17(خاص)، 450-470.
- عثمان، محمد منصور، والهلول، ميلود سمير. (2016). دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الأعمال. *مجلة الجامعي*، (24)، 185-200.
- يوسف، أبو بكر محمد. (2002). المراجعة التشغيلية والدور الاستشاري للمراجع الداخلي. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، 24(1)، 20-30.
- Ahmed, A. P. D. K. O., & Yusuf, I. D. B. R. (2025). The application of the IFRS 9 International Financial Reporting Standard has influenced the determination of auditors' liability when auditing credit risks. *Khazayin of Economic and Administrative Sciences*, 2(1), 135–145.
<https://doi.org/10.69938/Keas.25020111>
- حسين، ياسر. (2024). دراسة محددات مخاطر السيولة النقدية في الشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، 27(1). https://jcsr.journals.ekb.eg/article_415392.html
- الطحاوي، احمد ياسر علي، عبد الرحيم، محمود محمد، عبد العال، فاروق جمعة. (2024). أثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية وانعكاسه على سلوك مستخدمي القوائم المالية. *مجلة بنها للعلوم الإنسانية*، 3(2)، 310-333. https://bjhs.journals.ekb.eg/article_393817.html
- Ali, B.R., Turki, I.N. and Mohammad, M.F. (2024) "The impact of accounting disclosure in assessing market risks in light of the modern business models approach", *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, 20(00), pp. 794–823. doi:10.36325/ghjec.v20i00.16929.

- قلادي، نظيرة. (2017). مدى فعالية أنظمة الإنذار المبكر في قياس الاستقرار المالي. مجلة العلوم الإنسانية، 8، 318-
https://search.mandumah.com/Record/937125332
- مسعود، أحمد سعد أحمد، وشهاب، سمية محمد أحمد. (2024). الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية. مجلة جامعة الزيتونة، 50، 223-1556686260. https://search.mandumah.com/Record/1556686260-223
- مختار، خالد. (2025). استراتيجيات الحد من المخاطر في المؤسسات المالية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 2(1)، 194-210. https://cfdj.journals.ekb.eg/article_324680.html